أدهم النابلسي وجناية الاعتزال

بسمة النسور

فوجئ قطاع كبير من الأردنيين بوجود مغنٍّ أردني، يدعى أدهم النابلسي، يحظى بشعبية واسعة، ومتابعة كثيفة على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ بلغ عدد متابعيه عليها أزيد من ستة ملايين من كل الوطن العربي، ما شكل لهم صدمة حقيقية، على إثر العاصفة الإلكترونية التي انطلقت بعد أن أعلن النابلسي، عبر مقطع فيديو، اعتزاله الفن، لقناعته بأن هذا الدرب لا يرضي الله. استعملت المواقع الإلكترونية، وانهمرت التعليقات بين مبارك خطوة الشاب ومندّد بموقفه الذي اعتبره فنانون ينطوي على إساءة شخصية لهم. تنالت اللقاءات التلفزيونية من كبريات القنوات مع الفنان الذي عبّر عن قناعاته بكل تهذيب واحترام وتأنّزان، فانبرى عديدون منهم يتقدّم له بطول مسيرة حكمها الممتدة أكثر من 16 عاماً سوى الفساد والبطالة والاعتقالات والمليشيات المنفلتة وتفشّي المخدّرات والرذيلة والإرهاب المنظّم وتدهور الاقتصاد وهروب الاستثمار وغياب العدالة وغير ذلك الكثير. وعلى الرغم من ظهور نتائج واضحة تقريباً للقوائم الفائزة، إلّا أن سلسلة التحرّكات والتفاهمات بين هذه القوى والقوى المنهزمة (الإطار التنسيقي) من جهة أخرى طوال الفترة التي أعقبت إعلان النتائج لا تبشّر بولادة حكومة قوية قادرة على القيام بواجباتها من دون تدارك أحزابها ومن دون أن يلجؤا ذلك على حساب المهنية والكفاءة اللازمة لتسلّم مهام الدولة بشكل كفء وبعيد عن المحاصصة.

نقول المحاصصة لأنّ ما يدور حالياً في العراق ما زال يمثل تكريساً للمحاصصة الطائفية، بدءاً من الكتل الفائزة بمسمّياتها المعنية بهذا الوصف؛ شيعية (الكتلة الصدرية)، سنية (عزم وتقدّم) وكردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، ولو عمدت هذه القوى إلى تشكيل ائتلاف حاكم، لكان ربما مثّل مخرجاً لإنتاج حكومة أغلبية قوية، لكنّ لغة مصالح هذه الكتل دفعها إلى التفاوض أو قبول التفاوض من شخصيات كرديس الوزراء السابق نوري المالكي، وزعيم كتلة الفتح هادي العامري وآخرين، وهو ما يمثّل تجاوزاً على إرادة الشعب الذي رفضهم عبر بوابة الانتخابات.

ما تدور حوله التفاهمات والمفاوضات بين جميع أطراف العملية السياسية شخصيات كرديس الوزراء السابق نوري المالكي، وزعيم كتلة الفتح هادي العامري هي صفقات مكاسب وظيفية، إضافةً إلى موضوع الرئاسات الثلاث، وهي في أغلبها على حساب مصالح وطنية عراقية، كتعهد احدهم بتطبيق المادة الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، واصطفاف آخر مع كتل خاسرة مقابل توليه نيابة رئيس الجمهورية، أو الحصول على وزارات بعينها كيما يستمر عمل مكاتبها الاقتصادية المبنية على الحصول على أموال الشعب العراقي من دون وجه حق لصالح أحزاب العملية السياسية.

العالم اليوم متفقٌ، وليس العراقيين فقط، على أن الوقت قد حان لتولي حكومة عراقية قوية مقاليد الأمور في حكم العراق، كما أعلنت دول العالم، وبطرق مختلفة، أنّ القوى التي حكمت العراق منذ احتلاله عام 2003 أخذته إلى مجاهيل الظلام والتخلف والفساد، وأنّ ما حدث في عام 2019 من حراك شعبي عراقي قد يكون نموذجاً مصغراً جداً لما يمكن أن يكون عليه من حيث النوع والكم ومساحة الانتشار فيما لو عاد الذين نهبهم العراقيون، وطردوهم من أبواب الانتخابات إلى دخول دائرة الحكم عبر شبابيك التوافقات التي يتم التفاهم عليها الآن بحجّة تجنيب العراق حرباً أهلية قد تعمد إليها الأذرع العسكرية للقوى الخاسرة والمليشيات المنفلتة.

ويعترف مصطفى الكاظمي، الرجل الذي حاول أن يمسك العصا من منتصفها طوال فترة توليه رئاسة مجلس الوزراء (2019-2021) بأنّ ضغوطاً كبيرة تُمارس ضدّه، وهذه الضغوط تحديداً مصدرها دولة خارجية تمتلك من القوة والقدرة داخل العراق ما يهدّد أمنه واستقراره في أية لحظة تريد، وهو من خلال معرفته بهذا الواقع سيّر سفينة حكمه بأقل الخسائر الممكنة، لكنه كان، وما زال، يراهن على ولادة حكومة قوية تمكّنه من بسط نفوذ الدولة وقواها على قوى كثيرة تجذّرت قدراتها وإمكاناتها في كل مؤسسات الدولة، ومنها الأمنية والعسكرية على وجه الخصوص.

أوفد الكاظمي أيضاً وزير خارجيته، فؤاد حسين، ومستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، إلى طهران، للطلب منها ممارسة جهود التهدئة وضبط الفصائل المسلحة الموالية لها في العراق من ممارسة أي تصعيد قبيل انسحاب القوات القتالية الأميركية من العراق، خصوصاً أنّ موعد انسحاب هذه القوات يتزامن مع الذكرى الثانية لاغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، كما طلب الوزير العراقي مساعدة إيران في الضغط على أتباعها من قوى سياسية وميليشياوية في العراق لقبول نتائج الانتخابات، منعاً لأي تصعيد قد لا تحمد عقباه.

(كاتب عراقي في لندن)

ماذا بعد تأجيل الانتخابات الليبية؟

عمر كوش

كان تأجيل الانتخابات الرئاسية في ليبيا متوقعاً، على الرغم من دفع أطراف دولية فاعلة نحو إجرائها في 24 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، بالنظر إلى مؤشرات وأسباب عديدة، أهمها عدم توفر شروط إجرائها السياسية والقانونية، والتحدّيات التي واجهتها، بالنظر إلى أن الأطراف الليبية لم تكن مستعدّة للدخول فيها، وقبول نتائج ما تفرزه الصناديق الانتخابية، فالانتخابات لم تشكّل، في الأساس، مطلباً حقيقياً لها، في ظل استمرار الانقسامات السياسية والولاءات القبلية والمناطقية، وحالة الفلتان الأمني، ووجود قوات أجنبية ومجاميع من المليشيات والمرتزقة على الأرض الليبية. وبالتالي، لم تجد المفوضية العليا للانتخابات سوى التوجّه إلى مجلس النواب وطلب تأجيل الانتخابات، والإقرار بـ «استحالة إجراء الانتخابات في الموعد المقرر في قانون الانتخابات»، وذلك «بعد الاطلاع على التقارير الفنية والقضائية والأمنية ذات الصلة»، مع الدعوة إلى «إعادة رسم خريطة طريق تتماشى مع المعطيات والمتغيرات المترتبة على عرقلة الانتخابات»، بالرغم من أنها سبقّ أن أعلنت عدم وجود أسباب فنية ولوجستية تحول دون إجراء الانتخابات.

وكان لافتاً اللقاء الذي جرى في بنغازي، وجمع بين خصوم وأعداء قادوا الصراعات والحروب سنوات طويلة بين معسكري الشرق والغرب في ليبيا، وجميعهم كان مسجلاً في قائمة المرشحين لانتخابات الرئاسة، وأصدروا بياناً أكدوا فيه أن «المرشحين اتفقوا على أن المصلحة الوطنية الجامعة فوق كل اعتبار، والمصالحة الوطنية خيارٌ وطنيٌ جامع، لا تراجع عنه، واتفقوا على استمرار التنسيق والتواصل وتوسيع إطار هذه المبادرة الوطنية لجمع الكلمة ولم الشمل واحترام إرادة الليبيين»، وهو أمرٌ محمود ويسعد الليبيين لو صدقت النيات والتوجهات، لكن اجتماعهم المفاجئ، عشية الإعلان عن تأجيل الانتخابات، يثير أسئلة عن سرّ اللقاء وتوقيته، وعن طبيعة التفاهمات أو الصفقة التي جرت بينهم.

ومع الإعلان رسمياً عن تأجيل الانتخابات الرئاسية من دون تحديد موعد جديد لها، تطرح أسئلة عن مرحلة ما بعد التأجيل، وعمّا إذا كانت ليبيا ستطوي صفحة الانتخابات، ولو مؤقتاً، وتدخل مرحلةً يُعاد فيها رسم خريطة القوى السياسية والعسكرية، من خلال تغييراتٍ تطاول تموضعها السياسي والعسكري، وبما ينتج مشهداً سياسياً وعسكرياً جديداً.

ويكشف واقع الحال في ليبيا أن مسؤولية التأجيل وانعكاساته وتبعاته السياسية والأمنية تتحمّلها الأطراف المحلية والدولية كافة، حيث باتت الأوضاع في ليبيا، وجميعهم كان مسجلاً في قائمة المرشحين لانتخابات الرئاسة، وأصدروا بياناً أكدوا فيه أن «المرشحين اتفقوا على أن المصلحة الوطنية الجامعة فوق كل اعتبار، والمصالحة الوطنية خيارٌ وطنيٌ جامع، لا تراجع عنه، واتفقوا على استمرار التنسيق والتواصل وتوسيع إطار هذه المبادرة الوطنية لجمع الكلمة ولم الشمل واحترام إرادة الليبيين»، وهو أمرٌ محمود ويسعد الليبيين لو صدقت النيات والتوجهات، لكن اجتماعهم المفاجئ، عشية الإعلان عن تأجيل الانتخابات، يثير أسئلة عن سرّ اللقاء وتوقيته، وعن طبيعة التفاهمات أو الصفقة التي جرت بينهم.

ومع الإعلان رسمياً عن تأجيل الانتخابات الرئاسية من دون تحديد موعد جديد لها، تطرح أسئلة عن مرحلة ما بعد التأجيل، وعمّا إذا كانت ليبيا ستطوي صفحة الانتخابات، ولو مؤقتاً، وتدخل مرحلةً يُعاد فيها رسم خريطة القوى السياسية والعسكرية، من خلال تغييراتٍ تطاول تموضعها السياسي

> مسؤولية تأجيل الانتخابات الرئاسية الليبية وانعكاساته وتبعاته السياسية والأمنية تتحمّلها الأطراف المحلية والدولية

واتخاذ خطواتٍ بغية التفاهم على محدّدات العملية الانتخابية، وتدارك الأخطاء التي وقع فيها مجلس النواب والمفوضية العليا للانتخابات والمجلس الأعلى للقضاء، والتي شكّلت نقاط خلاف بين القوى الليبية بشأن محدّدات الانتخابات وقوانينها ومرشّحي الرئاسة المثيرين للجدل، خصوصا سيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر، إلى جانب احتواء تحدّيات التأجيل وتداعياته، تلك المتعلقة بمساعي بعض الأطراف السياسية والعسكرية الرامية إلى تغيير السلطة التنفيذية، والتي تواجه برفض أطراف وقوى أخرى، وتزيد من احتمالات دخول ليبيا في دوامة مواجهات وصراعات خطيرة.

وأمام بروز الخلاف حول حكومة الوحدة الوطنية والسلطة التنفيذية الحالية، والحديث عن الاتجاه نحو تشكيل حكومة انتقالية بديلة في شرقي ليبيا، إضافة إلى محاولات التوتير الأمني، وتحميل كل طرف في قوى الأمر الواقع الليبية الطرف الآخر المسؤولية عن التأجيل والتنصّل من مسؤوليته، سارعت الولايات المتحدة، على لسان مبعوثها الخاص وسفيرها إلى ليبيا، ريتشارد نورلاند، إلى القول إن الوقت «ليس هو الوقت المناسب لاتخاذ إجراءات أحادية الجانب، أو أي عمليات انتشار مسلّح تنطوي على خطر التصعيد، وعواقب غير مقصودة تضرّ بأمن الليبيين وسلامتهم»، مع حثّ كل الأطراف الليبية على التهدئة، والتعجيل بمعالجة العقّبات القانونية والسياسية العالقة، وهو ما يُنذر بفراغ دستوري وسياسي خطير، في ظل عدم وجود أي ضمانات كافية لإجراء الاستحقاق الانتخابي. أما المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفاني ويليامز، فقد التقت أعضاء من «ملتقى الحوار السياسي»، الذي انتخب السلطة التنفيذية الحالية، سعياً منها إلى تدارك التداعيات على العملية السياسية، من خلال التأكيد على فتح نقاش «صريح حول العملية الانتخابية، وتنفيذ خريطة طريق المتفق، مع الالتزام بدعم ومواصلة المضي قدماً، بناءً على موقف مبدئي يستند على خريطة الطريق، والحاجة إلى انتخابات حرّة ونزيهة وذات مصداقية».

والسؤال الذي بات يطرح في ليبيا: ماذا بعد تأجيل الانتخابات الرئاسية؟ وذلك في ظل تخوّف من أن يفضي الخلاف بشأن العملية السياسية إلى انهيار على الصعيدين، الأمني والاقتصادي، وعودة التسخين إلى جبهات المواجهة بين قوى الأمر الواقع المتصارعة، والتي تغذّيها تدخلات قوى إقليمية ودولية يسكنها هاجس المحافظة على نفوذها ومصالحها في ليبيا على حساب مصالح الشعب الليبي الذي يدفع ثمن صراعها من أمنه ومواد بلده المنهوبة رغماً عن إرادته، والذي كان يمنّي النفس في أن تشكّل الانتخابات بداية للخلاص من معاناته الأمنية والمعيشية المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات، وأن تفضي إلى إحداث تغيير في التركيبة الحالية، وتحسين الأوضاع الأمنية والمعيشية، في حين أن القوى الإقليمية والدولية كانت ترغب في أن تشكل الانتخابات حلقة أخرى في مسلسل صراعاتها على ليبيا.

(كاتب سوري في إسطنبول)

عام جديد والعراق ينتظر حكومته

فارس الخطاب

لم يتنفس بعد الشعب العراقي أنفاس الانفراجة المتوقعة التي كان يأملها من نتائج الانتخابات النيابية، أخيراً، بعد خسارة أحزاب وكتل سياسية لم تقدّم له طوال مسيرة حكمها الممتدة أكثر من 16 عاماً سوى الفساد والبطالة والاعتقالات والمليشيات المنفلتة وتفشّي المخدّرات والرذيلة والإرهاب المنظّم وتدهور الاقتصاد وهروب الاستثمار وغياب العدالة وغير ذلك الكثير. وعلى الرغم من ظهور نتائج واضحة تقريباً للقوائم الفائزة، إلّا أن سلسلة التحرّكات والتفاهمات بين هذه القوى والقوى المنهزمة (الإطار التنسيقي) من جهة أخرى طوال الفترة التي أعقبت إعلان النتائج لا تبشّر بولادة حكومة قوية قادرة على القيام بواجباتها من دون تدارك أحزابها ومن دون أن يلجؤا ذلك على حساب المهنية والكفاءة اللازمة لتسلّم مهام الدولة بشكل كفء وبعيد عن المحاصصة.

نقول المحاصصة لأنّ ما يدور حالياً في العراق ما زال يمثل تكريساً للمحاصصة الطائفية، بدءاً من الكتل الفائزة بمسمّياتها المعنية بهذا الوصف؛ شيعية (الكتلة الصدرية)، سنية (عزم وتقدّم) وكردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، ولو عمدت هذه القوى إلى تشكيل ائتلاف حاكم، لكان ربما مثّل مخرجاً لإنتاج حكومة أغلبية قوية، لكنّ لغة مصالح هذه الكتل دفعها إلى التفاوض أو قبول التفاوض من شخصيات كرديس الوزراء السابق نوري المالكي، وزعيم كتلة الفتح هادي العامري وآخرين، وهو ما يمثّل تجاوزاً على إرادة الشعب الذي رفضهم عبر بوابة الانتخابات.

ما تدور حوله التفاهمات والمفاوضات بين جميع أطراف العملية السياسية هي صفقات مكاسب وظيفية، إضافةً إلى موضوع الرئاسات الثلاث، وهي في أغلبها على حساب مصالح وطنية عراقية، كتعهد احدهم بتطبيق المادة الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، واصطفاف آخر مع كتل خاسرة مقابل توليه نيابة رئيس الجمهورية، أو الحصول على وزارات بعينها كيما يستمر عمل مكاتبها الاقتصادية المبنية على الحصول على أموال الشعب العراقي من دون وجه حق لصالح أحزاب العملية السياسية.

العالم اليوم متفقٌ، وليس العراقيين فقط، على أن الوقت قد حان لتولي حكومة عراقية قوية مقاليد الأمور في حكم العراق، كما أعلنت دول العالم، وبطرق مختلفة، أنّ القوى التي حكمت العراق منذ احتلاله عام 2003 أخذته إلى مجاهيل الظلام والتخلف والفساد، وأنّ ما حدث في عام 2019 من حراك شعبي عراقي قد يكون نموذجاً مصغراً جداً لما يمكن أن يكون عليه من حيث النوع والكم ومساحة الانتشار فيما لو عاد الذين نهبهم العراقيون، وطردوهم من أبواب الانتخابات إلى دخول دائرة الحكم عبر شبابيك التوافقات التي يتم التفاهم عليها الآن بحجّة تجنيب العراق حرباً أهلية قد تعمد إليها الأذرع العسكرية للقوى الخاسرة والمليشيات المنفلتة.

ويعترف مصطفى الكاظمي، الرجل الذي حاول أن يمسك العصا من منتصفها طوال فترة توليه رئاسة مجلس الوزراء (2019-2021) بأنّ ضغوطاً كبيرة تُمارس ضدّه، وهذه الضغوط تحديداً مصدرها دولة خارجية تمتلك من القوة والقدرة داخل العراق ما يهدّد أمنه واستقراره في أية لحظة تريد، وهو من خلال معرفته بهذا الواقع سيّر سفينة حكمه بأقل الخسائر الممكنة، لكنه كان، وما زال، يراهن على ولادة حكومة قوية تمكّنه من بسط نفوذ الدولة وقواها على قوى كثيرة تجذّرت قدراتها وإمكاناتها في كل مؤسسات الدولة، ومنها الأمنية والعسكرية على وجه الخصوص.

أوفد الكاظمي أيضاً وزير خارجيته، فؤاد حسين، ومستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، إلى طهران، للطلب منها ممارسة جهود التهدئة وضبط الفصائل المسلحة الموالية لها في العراق من ممارسة أي تصعيد قبيل انسحاب القوات القتالية الأميركية من العراق، خصوصاً أنّ موعد انسحاب هذه القوات يتزامن مع الذكرى الثانية لاغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، كما طلب الوزير العراقي مساعدة إيران في الضغط على أتباعها من قوى سياسية وميليشياوية في العراق لقبول نتائج الانتخابات، منعاً لأي تصعيد قد لا تحمد عقباه.

(كاتب عراقي في لندن)

إضرابات الجوع في تونس

المهدي مبروك

منذ يوم الخميس الفارط، دخلت شخصيات حزبية ومدنية وسياسية في تونس، منضوين في جبهة «مواطنون ضد الانقلاب»، إضراب جوع، احتجاجا على تردّي الحريات ومناهضة للانقلاب بهذا الحدث، تستعيد ذاكرة البلاد أشكالا من النضالات التي سادت تحديدا في فترة بن علي. وقد عرفت تونس هذا الشكل النضالي داخل السجون إبان فترة بورقيبة مع الحركات اليسارية المبكرة، غير أنه لم يصبح شكلا يلجأ إليه السياسيون خارج السجون إلا مع بن علي، حيث انتشر هذا الشكل، وهو عادة سلاح الضعيف الذي يُشهره في وجه المستبد، واضعا أمعاءه بين كفيه ومخاطرا بحياته.

كانت أهم إضرابات الجوع التي شنّها التونسيون تلك التي أعلن عنها يوم 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2005 ثلة من المناضلين اختلفت مشاربهم السياسية من المتحزبين وغير المتحزّبين، على غرار اليساري حمّة الهمامي والمحامين نجيب الشابي ومحمد النوري وسمير ديلو ورؤوف العيادي والإعلامي لطفي الحجي والقاضي مختار اليحياوي. وكان ذلك قبيل انعقاد مؤتمر القمة العالمية للمعلومات، وكان شعار الإضراب، الكبير والمدوّي آنذاك، الجوع ولا للخضوع. قدّم هذا الإضراب للعالم صورة بليغة تفيد عن وحدة التونسيين مهما كانت مشاربهم السياسية وقناعاتهم الأيديولوجية عن مطلب الحرية والديمقراطية، خصوصا في ظل حكم استبدادي ألقى عشرات الآلاف المعارضين في غياهب السجون، وطوّع القضاء ودجن الإعلام... وكان زعماء العالم الذين توافدوا على القمة العالمية للمعلومات بعد أسابع قليلة يتابعون ما يجري في بلد القمة، واستفاقوا على فاجعة التضليل الذي كان يمارسها بن علي. لقد اجبر أولئك على خوض إضراب الجوع، حين انسدّت أمامهم أي بارقة أمل في الإصلاح المدني من خلال العمل الحزبي، أو حتى أدنى أبسط مظاهر الاحتجاج، على غرار العرائض والإضرابات. كانت الفرق الأمنية تلاحق المتحزبين، وحتى الذين لا ينتمون إلى أدنى أشكال التحزّب السياسي وتنكّل بالمناضلين، لقد تنالت عمليات خطف المعارضين، ووصل الأمر إلى محاولات الاغتيال. تجمّع هؤلاء المناضلون في مكتب محام أضرب معهم، وكان في وسط العاصمة، وتحول الإضراب إلى قمة سياسية عالمية، تشدّ إليه الأنظار قبل انعقاد القمة العالمية للمعلومات، وتمكّن المضربون من فك الحصار وكشف المهزلة التي كان يخفيها عن العالم نظامٌ تسلطي.

لقد شهدت تونس بعد فك الإضراب أي انفراج، وظل الاستبداد جاثما ما يناهز خمس سنوات، قبل أن تطيح ثورة شعبية هادرة نظام بن علي، بادرت البلاد إلى جملة من الإصلاحات التحريرية، إذ شهدت تعدّدية حزبية حقيقية إلى درجة الفوضى، فثمة حاليا ما يناهز 230 حزبا، فضلا عن دستور يحمي الحريات والحقوق الفردية والجماعية. كما تمكنت البلاد من إجراء ما يزيد عن ست انتخابات ما بين تشريعية ورئاسية وبلدية. .اختفت إضرابات الجوع تقريبا، مع أن بعضهم لجأ إليها من أجل مطالب اجتماعية، على غرار الحق في الشغل والتنمية، كما أن بعضا من مساجين التيارات السلفية، وحتى مساجين الحق العام، خاضوها مددا قصيرة، وبأشكال وحشية أحيانا، مطالبين إما بتحسين ظروفهم أو بمحاكمات عادلة. وقد خلنا أن الزمن طوى إضرابات الجوع التي تُخاض لأسباب سياسية، غير أن الانقلاب الديمقراطي المرتبك، والمنتكس حاليا، أبان عن هشاشة ديمقراطية، وجعل التونسيين أكثر تواضعا وإدراكا لحقيقتهم.

لم يصعد قيس سعيّد إلى السلطة عن طريق دبابة دخل بها القصر الجمهوري في قرطاج، هذه حقيقة مرّة علينا الا نتناساها، حتى ونحن نُعارض انقلابه، ذلك أنه تمكّن من الديمقراطية المعتلة بكل أمراضها المستجدّة والمزمنة: حرب الوجود بين الإسلاميين والعلمانيين، تبخر الحلم الرخاء والكرامة التي وعدنا بها الفقراء والمهمشين، البيروقراطية المنفرة التي كلست الحرية والديمقراطية، وأوجدت لها جيشا كبيرا من المؤسسات والموظفين، من دون أن يرى الناس أشياء على الأرض، الفساد الذي ترك منافذ حتى يصعد مهرّبون ورجال إعلام وسياسيون إلى مناصب قيادية.

استغلّ سعيد كل أمراض الديمقراطية المعتلة في البلاد والانتقال الديمقراطي المتعثر، حتى يُحكم قبضته تدريجيا، ويعود بتونس «ديمقراطيا» إلى مربّع الاستبداد. يتمتع بشعبية ما، ولكن علينا أن نتذكّر أن بن علي كان يفوقه شعبية، ولكنها انهارت في لمح البصر، وانفضت من حوله جميع قيادات حزبه العتيد. كانت تلك الشعبية تقوم على الخوف، أما شعبية سعيّد فتقوم على إيمان ساذج بأطروحاته الشعبوية التي تصوّره المخلص والمنقذ، غير أنهم يكتشفون يوما بعد آخر أنهم كانوا ضحايا خديعة كبرى، ها هو في أول ميزانية يقررها بمفرده، ومن دون أن يستشير أحدا يوقف أي شكل من الانتداب في الوظيفة العمومية.

(أستاذ جامعي ووزير تونسي سابق)

> تقوم شعبية سعيّد على إيمان ساذج باطروحاته الشعبوية التي تصوّره المخلص

وسائل التواصل وتدهور القدرات العقلية

نجلاء محفوظ

كلما كان الإنسان أكثر اجتماعية كان أقل عبقرية وأكثر ابتذالا"؛ هذا ما قاله علي الوردي، ونحتاج جميعا لتذكّره "للسيطرة" على تعاملنا مع وسائل التواصل.. إذا ضغط طفل عليك بإصبعه الصغير، وتجاهلته «لضعفك» إصبعه ولقلة تأثيره، وعندما يواصل الضغط ستنفجر غضبا؛ هذا ما يفعله بعقولنا وسائل التواصل.

لا نطالب بالابتعاد عنها نهائيا؛ فهذا غير واقعي وانقطاع غير مبرّر عما يحدث في المجتمع "وحرمان" من فوائدها؛ نُنبّه فقط إلى الأخطار التالية لمنعها من «التسلل» إلى عقولنا.. نبدأ بقراءة الشكاوى من أمور عادية تصيب القارئ بالضجر، وقد تجعله يشعر بأن حياته سلسلة كوارث بالمقارنة بما يقرأه ويشعر بالرثاء للنفس وهو لعنة عقلية بامتياز. تورث متابعة المنشورات السلبية القلق وتوقع الأسوأ، وهي «لعنة» تحرم من رؤية كيفية انتزاع أفضل ما يمكننا من الواقع والفرح بذلك؛ والفرح يهدئ العقل ويزيل الشوائب منه ويحسّن الصحة النفسية التي تحسّن صحة الجسد، أما الكابة فتغلق أبواب العقل وتجعله قنبلة موقوتة قد تنفجر لأتفه الأسباب، وتضرّ بالصحتين النفسية والجسدية.

من الخطأ الشائع التعامل مع السلبيات التي تنشرها هذه الوسائل باستهانة أو بمبالغة؛ ففي الحالتين لا نجيد قراءتها مما يعطينا معلوماتٍ غير دقيقة، وبالتالي نخطئ بالفهم وبالتفكير وبالتصرّف، أو امتصاص الطاقات السلبية مما يضرّنا عقليا ونفسيا وصحيا، والتوقف الطويل عند التغييرات السيئة بالمجتمع وزرع التشاؤم بالعقول، ونكون كمن يتوقع التعثر عند السير وسيجد ما توقعه أو الانعزال عن المجتمع ورفضه، وهو اختيار مؤذٍ أيضا؛ والصواب أن في كل زمان ثمة السيئ والجيد، وفي وسعنا وضع «سواتر» عقلية لمنع الضرر عنا والتنبه إلى إزالته أولا بأول. أما المبالغات بنشر المشكلات الشخصية والأسرية أو حوادث التحرّش، فتسرق الإحساس بالأمان الذي هو أوكسجين العقل، فالخوف المبالغ خطر يهدّد من «يسمح» له بالمكوث.

تتوقف عند منشورات الشحن الطائفي، وتخوين من يخالفوننا الرأي وتكفيرهم، أو وصفهم بالجهل وياسوا الصفات، والمزايدات والمناكفات التي إن لم تتورّط بالاشتراك بها؛ فسيصعب عليك «منع» نفسك من متابعتها وستسترذل عقليا.

تحذّر من الانشغال بمتابعة تفاصيل تافهة أو غير مفيدة للمشخص، وملء العقل بها «وتعطيله» عما يفيده وينميه، فضلا عن الأسئلة الغريبة على المنتديات ونشر مشكلات كاذبة؛ «تعطّل» القدرة تدريجيا على التمييز بين الصادق والمزيّف، وتخصم من الطاقات العقلية، والعقل إن لم يتحسّن سيتراجع؛ فلا ثبات لأي حال بالحياة.

زادت وسائل التواصل من لعنة رغبة بعضهم بالوجود دائما، وأن يراه الجميع دوما عالما بكل الأمور، يدلي برأيه بكل شيء؛ وتوقعه بما يقلّل من شأنه ولو بعد حين؛ فلا أحد يستطيع الإدلاء بآراء جيدة في كل الأمور. إدمان قراءة التعليقات، وكثير منها يحتوي على مغالطات أو أكاذيب، وعلى تفكير يخاصم أي منطق، يعطي غالبا صورة مشوهة عن الحياة وعن الواقع، وينهك العقل باتخاذ الرفض أو التعاطف مع مواقف كثيرة، وإصدار الأحكام على الناس وفقا لظاهر التصرفات. ويؤثر قضاء أوقات طويلة بلا حركة جسدية وقلة الحركة بالسلب على الحالة النفسية، ومن ثم الذهنية، مع الاستسلام للكسل وتراجع النشاط، ومن ثم إضعاف الإرادة وتراجع الرغبة بالإنجازات، وصولا إلى رؤيتها بلا عائد مجز أو عبئا يجب الخلاص منه والفرار أيضا.

أما الدخول في جدال وإرهاق العقل لإثبات أننا على حق وكراهية الاعتراف بالخطأ فيتسبب بالتصلب العقلي، وكذلك متابعة من اختلفنا معه لتصيّد زلاته «وعقابه» عليها انتقاما لمضايقته لنا عند الاختلاف معه، ويؤدي إلى ضيق الأفق بسبب الانحيازات.

يحسن التنبيه إلى خطر اللهاث لمتابعة كل الجديد في الأخبار «والترند»؛ ومعظمها لا يهمنا ولا تفيدنا معرفته، فنتوهم أنها تعبر عن المجتمع والرؤية الدينية، وقد يقود إلى «الهوس» بأننا على حق دوما، ولا أحد كذلك، ما يصيب العقل بضيق الأفق والتصلّب الفكري.

ويعرّض صاحبه للدخول في معارك لإثبات أنه على حق؛ فيفقده بعض علاقاته الإنسانية، والأولى فتح نوافذ العقل للمراجعة، وللتأكد من صحة معلوماتنا بلا استنفار يكلفنا الطاقات بلا جدوى. وترهق كثرة المتابعات العقل وتشتت الانتباه وتقلّل التركيز فيما يفيد الإنسان بعد أن امتلأ عقله بما لا يهمه ولا يضيف إليه.

تعد المقارنة بالأقل، أسوأ عدو للعقل، وتدفعه إلى الزهو ثم الغرور، أو إلى الاكتفاء بما حقق. والعقل إن لم يتطور يتراجع، فلا شيء يبقى في مكانه في الحياة، فإما إلى الأمام أو إلى الخلف؛ وتسيء لأعمارنا قراءة القصص الكاذبة التي تخدّر العقول، وتزعم، بمبالغات بشعة؛ صعوبة حياة من يأخذ حق غيره، وما يتبع ذلك من دفع أصحاب الحقوق إلى التراخي عن المطالبة بحقوقهم وترك سارقيهم للمعاناة؛ وقد وصل الأمر ببعضهم إلى درجة الهوس بكتابة المنشورات «وانتظار» التفاعل والتعليقات، وهذوا بمقاطعة من لا يتفاعلون معهم، و«توعّد» آخرون من لا يتفاعل معهم بالحظر.

من الخطأ «الشائع» مع الأسف، تحويل وسائل التواصل إلى هواية أو وسيلة «أساسية» للتسلية، ولشغل الوقت بعيدا عن العمل والالتزامات الأسرية وغيرها؛ ويجب التنبه، وتخصيص وقت لا تتجاوزه؛ وحتى لا نعود إلى الإدمان فلنفعل شيئا مختلفا في الوقت الذي «كنا» نخصصه لوسائل التواصل كممارسة هواية نحبها، ونذكّر أنفسنا بخسائرنا منها، وبأننا نستحق ليس إيقافها فقط، بل ايضا إبعاد أنفسنا.

لنتذكّر دوما القول البديع لسينيزو: كلما ازداد العقل علما ازداد فهما لقواه، وازداد مقدرة وسهولة على تحرير نفسه من الأشياء التي لا فائدة منها.

(كاتبة مصرية)

> يتسبّب الدخول في جدال وإرهاق العقل لإثبات اننا على حق وكراهية الاعتراف بالخطأ، بالتصلب العقلي

الذي يكتب أحدهم ليحصد «اللايكات» يجعله يتراجع عقليّا ويتجاهل أن معظم «اللايكات» مجاملات، وبعض آخر يبحث عما يجلب له التسلية والبعد عن الواقع ولو كان بلا قيمة.

ومن الإضرار بالعقل متابعة أي شيء يُثبت صحة كلامنا أو مواقفنا، ولو كان غير موثوق به، ودعمه بكلام قوي ولا يناسبه، كبعض الحكم أو المأثورات الدينية، وقد يقود إلى «الهوس» بأننا على حق دوما، ولا أحد كذلك، ما يصيب العقل بضيق الأفق والتصلّب الفكري.

ويعرّض صاحبه للدخول في معارك لإثبات أنه على حق؛ فيفقده بعض علاقاته الإنسانية، والأولى فتح نوافذ العقل للمراجعة، وللتأكد من صحة معلوماتنا بلا استنفار يكلفنا الطاقات بلا جدوى. وترهق كثرة المتابعات العقل وتشتت الانتباه وتقلّل التركيز فيما يفيد الإنسان بعد أن امتلأ عقله بما لا يهمه ولا يضيف إليه.

تعد المقارنة بالأقل، أسوأ عدو للعقل، وتدفعه إلى الزهو ثم الغرور، أو إلى الاكتفاء بما حقق. والعقل إن لم يتطور يتراجع، فلا شيء يبقى في مكانه في الحياة، فإما إلى الأمام أو إلى الخلف؛ وتسيء لأعمارنا قراءة القصص الكاذبة التي تخدّر العقول، وتزعم، بمبالغات بشعة؛ صعوبة حياة من يأخذ حق غيره، وما يتبع ذلك من دفع أصحاب الحقوق إلى التراخي عن المطالبة بحقوقهم وترك سارقيهم للمعاناة؛ وقد وصل الأمر ببعضهم إلى درجة الهوس بكتابة المنشورات «وانتظار» التفاعل والتعليقات، وهذوا بمقاطعة من لا يتفاعلون معهم، و«توعّد» آخرون من لا يتفاعل معهم بالحظر.

من الخطأ «الشائع» مع الأسف، تحويل وسائل التواصل إلى هواية أو وسيلة «أساسية» للتسلية، ولشغل الوقت بعيدا عن العمل والالتزامات الأسرية وغيرها؛ ويجب التنبه، وتخصيص وقت لا تتجاوزه؛ وحتى لا نعود إلى الإدمان فلنفعل شيئا مختلفا في الوقت الذي «كنا» نخصصه لوسائل التواصل كممارسة هواية نحبها، ونذكّر أنفسنا بخسائرنا منها، وبأننا نستحق ليس إيقافها فقط، بل ايضا إبعاد أنفسنا.

لنتذكّر دوما القول البديع لسينيزو: كلما ازداد العقل علما ازداد فهما لقواه، وازداد مقدرة وسهولة على تحرير نفسه من الأشياء التي لا فائدة منها.

(كاتبة مصرية)

كاريكاتير — عماد حجاج

في رحيل ديزموند توتو

معن البياري

للفلسطينيين حصّةٌ وازنةٌ في الأسقف الجنوب أفريقي، الأيقونة العنيد، ديزموند توتو، الذي غيّبه الموت أمس الأحد عن 90 عاما. وقد أصابت حركة حماس في بيان نعيها له بأن فلسطين خسرته أيضا، كما بلاده. وإذ اشتهر بكفاحه المديد ضد التمييز العنصري، ومن أجل العدالة، وفي نصرته المظلومين، في جنوب أفريقيا والقارّة السمراء (ناهض سياسات موغابي في زيمبابوي مثلا)، فإن مناقبيّته فاضت إلى مطارح بلا عدد في العالم، ومن ذلك مساندته مسلمي الروهينغا في بورما، وانتقاد المرأة التي عدّها يوما «شقيقة» له محبوبة، أونغ سان سوتشي، والتي حازت جائزة نوبل للسلام، والتي كان قد استحقّها في العام 1984، الجائزة التي خاطب لجنتها في رسالةٍ معلنةٍ في 2016، من أجل منحها للقائد الفلسطيني الأسير، مروان البرغوثي. وكتب فيها أن المحتجّزين الفلسطينيين ليسوا إرهابيين، وإنما هم «مقاتلو حرية»، وأن البرغوثي حارب من أجل الحرية والسلام. وجاء على اعتقال إسرائيل أكثر من 850 ألف فلسطيني منذ 1967، ما يجعلها «الكبرى من حيث الاعتقالات التعسّفية في

عندما يحضر قيس سعيّد في نقابةٍ أردنية

مهند مبيضين

في اجتماع استثنائي للهيئة العامة لنقابة المهندسين الأردنيين، عُقد يوم الجمعة الماضي (24 ديسمبر)، حدثت الجلبة والفوضى والتنابز والاختلاف غير الصحّي. ووصف بعض من بيت النقابة الحال بـ«البلطجة»، وهذا لا يعني التعميم طبعاً، فثمّة قيادات وقامات محترمة في هذه المؤسسة، ولكن من تابع البث المباشر للاجتماع الذي لم يتمّ، كان عليه أن يصمّ أذنيه كي لا يُفجَع بالمؤسسة المهنية الأهم في تاريخ الأردن، وكي لا يرى وعيد بعضهم ومناشدة الآخر تغليب الحكمة، ومن حضر الاجتماع من شهود قالوا إن ما بُثَّ نزرٌ يسير من القصة المؤلمة.

لم تنجح دعوات النقيب أحمد سمارة (من التيار القومي)، ولا زملائه، في تهدئة اللقاء الغاضب الذي جاء بدعوة لطرح مشروع تعديلاتٍ لقانون ونظام جديد يعالج وضع النقابة ويحدّث عملها، لكن السفن جاءت بخلاف ما يشتهي تيار يضم القوميين واليساريين والمستقلين والإسلاميين المستقلين الذين تبنّوا التعديلات، فأطاحت الفوضى اللقاء الذي شهد مغالبةً مبكرةً تفتح الباب على شكل انتخابات مجلس النقابة في مايو/ أيار المقبل، وتوحي بطبيعة الصراع والصدع داخل النقابة. وكانت أصوات منتسبي تيار «إنجاز» المكون من «القائمة البيضاء»، الممثلة للتيار الإسلامي ومستقلين، غالبة وعالية، وأمام تصاعد الجدال كانت أصوات من التيار تهتف وتشبّه النقيب الحالي بالرئيس التونسي قيس سعيّد.

كأن سفينة النقابة تبحر في بحر هائج، في أول اجتماع عام تسمح به الحكومة بعد جائحة كورونا، وهذه النقابة المتصدّعة اليوم بخلافات كبيرة لطالما نجت وأنجزت للأردن الكثير منذ تأسيسها عام 1948 جمعية مهنية للمهندسين، ثم حصلت على الترخيص في 1949، وكانت الهيئة العامة الأولى لنقابة أصحاب المهن الهندسية في 1958، وكان لها مركزان، في عمّان والقدس، وصدر أول قانون لها عام 1972. حضرت النقابة التي يختلف الرفاق والشيوخ فيها اليوم في أزمنة الحكم الأردني كلها، وأعطت الدولة الكثير من المنعة المعرفية والسياسية، معرفياً: بخبرات وكوادر بناء ومشاريع هندسية كبرى وحضور مهني محترم عربياً. وسياسياً حين كانت النقابة الحاضر السياسي والموجه للشارع، حين غُيبت الأحزاب بعد نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، وحضر أعضاؤها في المؤتمرات القومية والإسلامية بشكل محترم أيضاً، ومثلوا الأردن العربي الإسلامي بكل كرامة.

نعم احترفت نقابة المهندسين السياسة أكثر من المهنة ذاتها، وكذلك حال نقابات أخرى، مثل المحامين والأطباء وغيرهما. وحين كانت الدولة تريد مضايقة النقابات لنشاطها السياسي، كانت حجّتها أن النقابات لا تعمل على تطوير (ورعاية) مهنها التي من أجلها أقيمت، وأنها تتعاطى السياسة أكثر. وتاريخياً، كان عمل النقابات حرفياً وسياسياً. كان زعيم النقباء والأصناف في المدن التاريخية يجمع بين ولايته على الحرف وعلى الطرق الصوفية وعلى الشراكة أحياناً مع السلطة في سلسلة من المنافع ويدخل أحياناً بالصفقات والتجارة.

المهم أن نقابة مهندسي الأردن اليوم على مفترق طرق، تبدو فيها كل علائم عدم التوافق، وعدم الارتياح، وقد يكون لوجهات النظر والقوائم، على تعدّد ألوانها بين خضراء وبيضاء، حجّة دامغة كلٌّ تجاه الآخر، لكن المؤسّسة النقابية التي حين أرادت تصحيح وضعها المهني جنحت في أول لقاءاتها وكأنها على ضفاف عمر البلوغ. ولم يكن مفسّراً الهتاف للرئيس التونسي قيس سعيّد، إلا أنه نقيض للإسلاميين الذين انقلب عليهم، وانفرد بالسلطة دونهم، وعطّل الدستور والحياة الديمقراطية. وكان في وسع من هتف أن يختار نموذجاً أفضل يهتف باسمه ويستدعيه إلى بيت النقابة. وهذا التشبيه بالانفراد بالرأي نفاه النقيب أحمد سماره، لكن الحال يبدو جلياً في أن ثمّة صراعاً كثيفاً يغلف المشهد داخل النقابات، وهو انقسامٌ مردّه إلى حضور السياسة في النقابات أكثر من وجوب الاهتمام بالمهن وتطويرها ورعاية منتسبيها.

صحيحٌ أن نقابات الأردن كانت الحاضر والمعوّض عن فشل الأحزاب في السياسة، وأن لها دوراً وطنياً كبيراً، يعظّمه كل من ينظر إليها بإنصاف، لكنها اليوم أمام منعطف مهني كبير، وقد كانت نقابة المهندسين تستعد، في اجتماعاتها، كما أعلن نقيبها أحمد سمارة الزعبي «لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون النقابة والتصويت عليها». ما هي التعديلات، وما جوهر الخلاف؟ يذكر الموقع الإلكتروني للنقابة أنه، بموجب التعديلات المطروحة، سيُطبَّق التمثيل النسبي في انتخابات الهيئة المركزية وانتخابات مجالس الشُعَب ومجالس فروع النقابة في المحافظات، مع الإبقاء على آلية انتخاب هيئة المكاتب والشركات الهندسية ومجلس النقابة على ما هي عليه. وخفضت التعديلات سنّ الترشّح لمنصب النقيب ونائب النقيب وأعضاء مجالس الشعب والفروع، إضافة إلى تثبيت الشُعب في القانون ونقل تحديد الأقسام والفروع للنظام الداخلي من أجل المرونة في إنشاء أقسام جديدة وفروع للشعب من دون أن تكون مقيدة بالقانون، وإعطائها فرصة التعامل مع التطوّرات العلمية والتكنولوجية. واستحدثت تعديلات القانون بإضافة الدمغة الهندسية، بهدف جلب إيراد إضافي للنقابة من خلال نظام الطوابع واستخدام الدمغة الخاصة بالنقابة.

وتتضمّن التعديلات أيضاً تعديل الرسم المستوفى كرسوم إضافية ليصبح ربع الرسم بدلاً من نصف الرسم، وإعفاء المهندسين غير المسدّدين الرسوم السنوية من الرسوم الإضافية المستحقة عليهم سابقاً، إذا تقدّموا بطلب إعادة تفعيل العضوية خلال عام من تاريخ نشر التعديل، لتشجيعهم على إعادة تفعيل عضويتهم. واستحدثت التعديلات الجديدة امتحان ممارسة المهنة للعضو المقبول في النقابة للسماح للمهندس بمزاولة مهنة الهندسة من أجل ضبط الرقابة وفرضها على ممارسة المهنة.

الناظر في التعديلات يجدها إيجابية، لكن لماذا رفضها اليوم؟ بالعودة إلى قرار الهيئة العامة عام 2009 نجد أنه اعتمد التمثيل النسبي في الانتخابات، كأن تطبيق ذلك لم يتم في زمن كانت فيه قيادة النقابة ومجلسها بيد الإخوان المسلمين، ولاحقاً ماطلوا فيه، ثم شكّل المجلس «لجنة للنسبية» لوضع المقترح، واستمر عملها بين عامي 2009 و2018، إلى أن حصل الاتفاق على إقرار التمثيل النسبي، في عهد المجلس الحالي الذي يقوده تيار «نمو»، الذي أعاد تشكيل لجنة النسبية لتضم خمسين عضواً من كل الأطياف السياسية التي تمثل كل الأطياف في النقابة، وجاءت مخرجات اللجنة باعتماد القائمة النسبية المفتوحة لانتخابات مجالس الفروع والشُعب الهندسية والهيئات المركزية، وهو أمر أثار حفيظة تيار «إنجاز» الرافض تلك الاقتراحات والتعديلات، ودون تبرير، وقد مُثل التيار في لجنة النسبية.

> أمام تصاعد الجدال في اجتماع لنقابة المهندسين كانت أصوات تهتف وتشبّه النقيب الحالي بقيس سعيّد

> يدلّ الوضع الراهن أردنياً على أنّ العمل العام في خواتيمه، في زمن التحديث السياسي

ترفض قائمة إنجاز (البيضاء)، التي تضم الإسلاميين وحلفاءهم سابقاً، تعديلات قانون نقابة المهندسين، التي تشمل نحو 15 مادة ذات طابع مهني، وبعضها يختص بالمهندسين الشباب وتوسيع آفاق التشغيل، ولكن القناعة بأن أسّ الخلاف والتشدّد في موقف «إنجاز» هو تعديل النظام الانتخابي واعتماد النسبية. إذ لعلّ الظاهر اليوم خلافٌ على شكل نظام الانتخاب في نقابة المهندسين التي حدثت فيها خطابات وبلاغات عديدة في اجتماعها الاستثنائي، فهناك من ردّ على الفوضى بالقول إن اللقاء والرد سيكون في صندوق الاقتراع، وهو ما صرّح به النقابي العتيد، المهندس ياسين الطراونة، وهناك من ذكّر بأنه من الحراك النقابي ومن قادته، في إشارةٍ إلى دور النقابات في أحداث الدوار الرابع (حيث مقر رئاسة الوزراء) إبّان حكومة هاني الملقي عام 2018، وهناك من أراد إرسال رسائل إلى الدولة عن بلوغ الأزمة النقابية أقصى منتهاها، وبما يخدم الحكومات بتفكيك النقابة ذات الحضور الصلب، والكتلة الحرجة، في مواجهة سياساتها الاقتصادية وضد الحريات العامة، ما يعني أن درس نقابة المعلمين (المنحلة) متمثل لدى كثيرين!

يدلّ الوضع الراهن أردنياً على أنّ العمل العام في خواتيمه، في زمن التحديث السياسي، ويبدو أنها نهاية مطلوبة لمصلحة الأشكال الجديدة المطروحة هندسياً للمجتمع وللساحة من أحزاب برامجية ودعوة إلى تفعيل المجالس النقابية، بعد استفحال مشكلات الهيئات العامة في النقابات وانهيار صناديق التقاعد، ومثال ذلك نقابة الأطباء، وذلك كله قد يؤول بالنقابات إلى خيار انتقالي حرج. وفيما ينظر الإسلاميون إلى النفوذ وحسابات المصالح والبقاء، يصرّ التيار القومي وتحالف نمو، واسع التعدّد، على الحفاظ على استقلالية النقابات والثوابت الوطنية، من دون تخليها عن الدور الوطني الفاعل، «لسنا دعاة مهننة النقابات فقط كما يُطرح من الجماعات القريبة من الجهات الرسمية، ولا نتخلى عن مقاومة التطبيع وتعزيز الحريات وغيرها من الثوابت»، كما يقول عضو المكتب التنفيذي في تيار نمو، المهندس أشرف العمايرة.

الثابت أن النقابات الأردنية اليوم قلقة، ويُعاد النظر في حضورها، وما أحرزته من نصر على حكومة هاني الملقي أواخر مايو/ أيار 2018، إثر قانون ضريبة الدخل الذي كان مطروحاً، بات بحكم الضائع بعد إقرار القانون لاحقاً، وكان ذلك النصر، بعد تلويح بإضراب عام، هو الأول من نوعه في تاريخ الأردن، وكان احتجاجاً على النهج الاقتصادي وسياسات الحكومات، وهو نهجٌ لم يتغير اليوم كثيراً.

صحيحٌ أنّ هناك استثماراً في حالة الهيجان الإخواني في الاجتماع المشار إليه، وهي حالةٌ شاهدها كلّ من تابع اجتماع النقابة يوم الجمعة الماضي، ولكن لدى الإسلاميين أيضاً ما يشاركون به التيار القومي من هواجس قلق تجاه مصير البيت النقابي، لكن هذا كله لا ينفي فرضية استجرار النقابة إلى صراع يؤدّي إلى إضعافها وإنهاء حضورها السياسي الوطني والعربي، وحصرها بمقولة المهننة وتبعاتها.

(أستاذ جامعي أردني)

عندما سمحنا للاستبداد باسترقاقنا!

حسان الأسود

ليس الاستبداد حالة عَرَضيةً في مجتمعات البشر، بل كان منذ فجر التاريخ حالةً شبه سائدة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحتى على مستوى الوحدات الأقل اتساعاً من المجتمع، مثل القبيلة والعشيرة والعائلة. وعندما طوّر البشر تنظيماتٍ حِرْفية قائمة على وحدة المهنة أو الحِرفة، كان الاستبداد مستنداً إلى رؤيةٍ تراتبيةٍ صنعتها التراكمات الزمنية تحت غطاء اسمه الخبرة أو معرفة الأصول أو التقاليد المتوارثة. فقط عندما بدأ العلم يكتسح مجالات المعرفة البشرية بات بالإمكان القول إنّ الديمقراطية بدأت تُخلخل بنيانَ الاستبداد، لأنّ العلم لا يعطي حقائق ثابتة، بل نظرياتٍ قابلة للإثبات، ولأنّ جوهر النظريات قائمٌ في قابليتها للنقض والدحض مثل قابليتها للإثبات.

وربّما أمكن اعتبار الاستبداد امتداداً لقوانين الطبيعة المتمثلة في الصراع المستدام ضمن دورة الحياة البيولوجية من أجل استمرار الأنواع. لكن هذا يعني أنّ المجتمعات البشرية لم تخرج من حيّز المملكة الحيوانية، ولا من أفقها البيولوجي المحدود، أو كأنّها لم تُكرّم بالعقل الممنوح من الخالق، أو أنها لم تتطوّر لتصنع فارقاً يميّزها عن محدودية الحاجات وينقلها إلى آفاق الفكر. هذا التناقض في فهم البشر ذواتهم، ثم قبولهم بالتراتبية المفروضة بالقوة من خارجها، يجعل التأمل في أسباب بقاء الاستبداد أمراً واجباً على الدوام.

توافقَ البشرُ عبر الزمن على الذهب والفضة معترفين بقيمتهما وسيطين يحملان ضمناً القابلية لمعايرة غيرهما من المواد، وهذا ما مكّنهم لاحقاً من اختزال القيم الماديّة بالنقد، وقد تطوّرت هذه المفاهيم لتصل بنا في نهاية المطاف إلى السوق الرأسمالي الحالي. لم تقتصر معايرة القِيم بالذهب على الأشياء فقط، بل عمد البشر إلى تقييم القضايا الإنسانية التي تخصّهم، فكانت الأجورُ والرواتبُ المُهور والديّات والغرامات بمثابة تقييم لمسائل لا تُوزن ولا تُعدّ ولا تُكال. اعترافُ البشر بقيمة الأشياء، وافتراضهم وجود معادلاتٍ لها قادرة على قياسها، هو ما جعل الحيازةَ أو الملكية أمرا مرغوبا، فالملكية الخاصّة لا تعني شيئاً من دون الاعتراف الاجتماعي بها، أي من دون تقديرها وإعطائها القيمة المفترضة بها ضمناً، والتي تجعلها ليس فقط قابلة للحيازة، بل ومحلّ اهتمام وسعيٍ دائمين.

وفي خِضمّ سعي البشر إلى تثبيت حيازاتهم وملكياتهم الخاصة، تطوّرت الحدود بين من يملك ومن لا يملك. وهكذا بدأ البشر يرسمون لأنفسهم قواعد تنظّم الحقوق والواجبات. وبعد أن كانت حرية الإنسان البدائي كامنةً في الطبيعة، باعتبارها متوافقةً مع شكل حياته البيولوجي، باتت حرّيته مرتبطة بالاجتماع، أي بتموضعه ضمن الجماعة البشرية التي بدأت تخرج من فطرتها التي تتماثل فيها مع مملكة الحيوان، لتصل به إلى مصافّ جديدة يحكمها العقل بكل تفاصيله، بإيمانه بالخرافات والأساطير بدايةً، ثم بهدايته عبر الرسالات السماوية، وتالياً بالمنطق والفلسفة، وأخيراً بالعلم الذي بدأ يصبح كأنه دين العقل الجديد، وليس فقط طرق الإنسان للبحث والتجريب للوصول إلى الحقيقة.

عندما توسّعت مدارك الإنسان، وعندما وجد في استغلال قوّة عمل أخيه الإنسان وسيلة للرفاهية، وعندما ازدادت شراهة المالكين للمزيد من الملكية، بدأت السلطة بالظهور والتركز، فتوسّعت قدراتهم عبرها، وأخذت حرياتهم معانيها المسيطرة، بينما تقلّصت حريات من لا يملك من باقي البشر المحكومين. ولفرض الخضوع لهذا الاختلال بين البشر، كان لا بدّ من الظلم. طاول الظلم عبر العصور جميع الفقراء، وكانت الجنانُ الموعودة أملهم في التخلص منه، أو هي التعويض النهائي في الحياة الآخرة. ولكن، ليس كل الفقراء خانعين، ولم يخلُ التاريخ البشري من شواهد على الثورات ضد الظلم، من ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس إلى آخر ثورات العصر الراهن ضد بشار الأسد وأمثاله.

لكنّ الثورات، مثل المُلكية الخاصّة، لا تعني شيئاً إن لم تحُز على اعتراف واسع من قوى المجتمع المعني بها. هذا ما حصل في الثورتين السورية والمصرية على الأقل، فقد بقي جزءٌ كبير من المجتمعين، السوري والمصري، بعيدين عن اتخاذ موقف حاسم مع الثورة ولصالحها. وعلى الرغم من وجود فرق كبير جداً بين ردّة فعل السلطة السياسية والجيش وأجهزة الأمن بين البلدين، إلا أنّ النتيجة النهائية كانت شبه متماثلةٍ فيهما. في مصر، عاد العسكر إلى صدارة المشهد بعد انحناءة ذكيّة وقصيرة المدى أمام العاصفة الشعبية، بينما بقي الأسد على قمّة عرش الدم والدمار على الرغم من حتف الجميع.

يبدأ المرء بالتشكيك بنفسه عندما يشعر بالهزيمة، كذلك تفعل الجماعات والشعوب. هنا تتحوّل الطاقات الكامنة في النفس البشرية التوّاقة للمساواة والحريّة والتفرّد، إلى عناصر تثبيط وتشاؤم وانكسار. يبدأ الإنسان بالتفكير بصوابيّة اختياراته، عندما يصطدم بالعقبات التي تعترضه، فإذا ما كانت الاختيارات جماعية، كحالة الثورات التي تقوم بها الشعوب أو بعض فئاتها الاجتماعية، ضدّ الحكام المستبدّين، فإنّ الانكسارات تكون أكبر، لأنّ الهزيمة هنا لا تقف عند حد الذات الفردية، بل تتسع لتشمل المجتمع كلّه والأمّة ذاتها، خصوصا إذا ما ترافق ذلك بعنفٍ مستطير ينتج عنه، بشكل أو بآخر، تشتيت المجتمع وتذرير كيانات أفراده خارج إطار وحداتهم الاجتماعية المعتادة.

تبدأ الثورات من وصول جماعةٍ أو جماعاتٍ متشابهة في المجتمع إلى إحساسٍ شديد بالظلم، يترافق مع قناعةٍ باستحالة التغيير نحو الأفضل باتباع الطرق المعتادة، أو بانسداد أفق التغيير التراكمي. أي إن الثورات تبدأ بحالة تضامنٍ جماعيّ ضدّ الاستبداد، وإذا ما استطاعت الجماعة أو الجماعات الثائرة أن تُنتج نخبتها القادرة على تمثيلها، فإنها تختصر نصف المسافة نحو النصر، لأنها تكون قد حققت بعض الشروط الذاتية للتغيير، فإذا ما كانت الشروط الموضوعية مساعدةً على الانتقال، فإنّ الفوز يصبح أقرب أكثر فأكثر. هنا يقترب الفرد من المجموع بشكل واضح، لأنه يجد فيه ذاته، ويتلقّى منه الحماية والرعاية والتمثيل. تبدأ في مثل هذه الحالات عاداتٌ جديدةٌ وعلاقاتٌ نوعيةٌ بالتبلّور، فالنجاح في تحقيق التغيير يُطلق الطاقات الكامنة ويحرّر الأفكار ويفكّك القيود.

> الملكية الخاصّة لا تعني شيئاً من دون الاعتراف الاجتماعي بها، أي من دون تقديرها وإعطائها القيمة المفترضة بها ضمناً

> إذا ما استطاعت الجماعة أو الجماعات الثائرة أن تُنتج نخبتها القادرة على تمثيلها، فإنها تختصر نصف المسافة نحو النصر

ولكنّ الثورات لا تسير نحو النصر دائماً، وأحداث التاريخ مليئةٌ بأمثلة الثورات الفاشلة أو المغدورة، فإذا تعثّرت الجماعة في سعيها وانهزمت لسبب أو لآخر، فإنّ أفرادها ما يلبثون أن يتحوّلوا من حالة التضامن الجماعي إلى حالة الخلاص الفردي. هنا يرجع الأفراد إلى وحداتهم الأصغر كالعائلة، لتلقي الحماية والمحافظة على الذات، منطلقين من مبدأ أوْلى لك فأوْلى. لكن، ما إن يأمن هؤلاء على حياتهم، حتى يسارعوا مجدّداً للتجمّع ضمن أطرهم القديمة، وهذا ما نراه في تجمّعاتهم الجديدة خارج مدنهم وقراهم بعد الهجرة أو التهجير، حيث يبحث الناس عن العيش بقرب من ألفوهم سابقاً. وهنا تُعيدُ الدورة ذاتها، فترجع العلاقات القديمة والروابط السابقة، بما فيها من رواسب وتراكمات، لتشدّ أزر الجماعة المهزومة، لكنّها تشدّها نحو الماضي لا نحو المستقبل.

هنا، وهنا بالذات تبدأ هزيمتنا أمام الاستبداد، عندما نسمح له باسترقاقنا مقابل النجاة بذواتنا. يسقط بعض منّا في مسار الصراع الطويل، وتنجو الغالبية العُظمى. لكنّ النجاة بالجسد لا تعني النجاة بالروح، فالهزيمة هي أن نعتبر ذواتنا منفصلةً عن مجموعنا، وأن نقبل العودة إلى ما كنّا عليه قبل ثورتنا، فإذا لم ندرك هذا التناقض بين البقاء والفناء، وإذا لم نعمل على هزيمة الاستبداد في داخلنا، فسنبقى مطايا للمستبد، وسنبقى عبيداً له ولذواتنا الفردية.

(كاتب سوري في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads